التنظيم العسكري للجيش الانكشاري بالجزائر
خلال العهد العثماني 1520–1830 من خلال الوثائق.

الدكتور/ بوشنافي محمد

قسم العلوم الانسانية /

جامعة الجيلالي ليابس

الملخص:

أولى المرحوم أبو القاسم سعد الله أهمية كبرى للمجال الثقافي الجزائري من خلال مؤلفه الضخم و الموسوعي "تاريخ الجزائر الثقافي"، الذي أضحى من المصادر الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة واقع الثقافة الجزائرية، ومن خلال ذلك خصص حيزا للعهد العثماني فتطرق إلى جوانب شتى ذات صلة بالجانب الثقافي، كمستوى العلماء و وظائفهم و علاقتهم بعلماء العالم الإسلامي و بأهل السياسة، إلى جانب الحديث عن طبيعة العلوم السائدة آنذاك، النقلية و العقلية، و مستوى التعليم و أنواعه، فتوصل من خلال ذلك إلى مجموعة من الاستنتاجات و الحقائق، كما أجاب على كثير من الإشكاليات التي ارتبطت بثقافة ذلك العصر و رجالها. و مما يزيد في أهمية ما توصل إليه، اعتماده على كم معتبر من المصادر الأساسية، و بالخصوص المخطوطات النادرة.

أقرت القوانين العسكرية لإيالة الجزائر خلال العهد العثماني صراحة على منع الجزائريين أبناء البلد من الانخراط في الجيش الانكشاري، غير أن الأسباب التي كانت وراء ذلك لم تُبين بشكل واضح، و ربما كان التخوف من تزايد أعداد الجزائريين في صفوف الجيش ثم انفصالهم عن الدولة العثمانية السبب الرئيسي وراء هذا القرار. إن أول عملية إرسال لمتطوعين للعمل في الجيش الجزائري كانت في عام 1520، لما قبل السلطان سليم الأول

(1512-1520) طلب الوفد الجزائري القاضي بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، و لهذا الغرض أصدر السلطان فرمانا نص على تدعيم الجزائر بألفين من خيرة الجنود الانكشارية ثم أتبعهم بأربعة آلاف متطوع، و منذ ذلك الحين أصبحت الجزائر تعتمد على تجنيد المتطوعين من مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وتعتبر هذه العملية من أهم الأسباب التي أبقت على العلاقات قائمة بين الإيالة والباب العالي رغم ما كان يشوبها من توتر في كثير من الأحيان، ذلك أن الجزائر كانت مضطرة إلى استقدام أعداد من المتطوعين لتدعيم جيشها الذي كان دائم التعرض للاعتداءات الخارجية والاضطرابات الداخلية، خاصة وأن العثمانيين أبعدوا الرعية عن الانخراط في الجيش.

مما يجب الإشارة إليه في هذا المجال أن هذا القانون لم يطبق على كل البلاد الخاضعة للعثمانيين ففي مناطق أخرى كدمشق والقاهرة كان يسمح بتجنيد السكان المحليين في فرق الانكشارية، وكان هؤلاء من الحرفيين والتجار والفقراء، الذين دفعتهم الظروف للانخراط في الجيش بهدف تحسين مستواهم المعيشي، و للتمييز بين الانكشارية المحليين و نظرائهم العثمانيين، أطلق على الجنود المحليين اسم "اليرلية" أما العثمانيين فأطلق عليهم اسم "القبوقول"، ويظهر أن الصراع كان شديدا بين الفرقتين[1].

أ- طريقة جمع المتطوعين

كانت إيالة الجزائر في حالة حرب مستمرة، حيث أن الأخطار كانت تهددها من كل الجهات، فمن الشرق كان عليها أن تواجه الأطماع التونسية ، ومن الغرب الأطماع المغربية، ومن الشمال الاعتداءات الأوربية المتواصلة، يضاف إلى كل ذلك الثورات والاضطرابات المحلية، استدعى هذا الوضع

1- الصباغ ليلى، " الوجود العثماني في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 7-8، تونس، جانفي 1977، ص 94.

الاستثنائي جلب أعداد كبيرة من الجنود لمواجهة هذه الأخطار و توفير الأمن والطمأنينة للسكان، و لهذا الغرض كانت إيالة الجزائر تعين ممثلين عنها في أهم المدن الرئيسية للدولة العثمانية، وخاصة مدينة أزمير المطلة على بحر ايجه، أطلق على هؤلاء الموظفين اسم " ا لدائيات" الذين يرأسهم شخص يدعى " الباش دائي"[1]، مهمتهم جمع أكبر عدد من المجندين وإرسالهم إلى الإيالة، وهم من انكشارية الجزائر يقودهم ضابط سام أو أحد الموظفين السامين للإيالة، توضع تحت تصرفهم مبالغ مالية يتم جمعها عن طريق غنائم الجهاد البحري أو ممارسة التجارة في موانئ الإمبراطورية العثمانية وسواحل بحر ايجه.

كان هؤلاء الوكلاء يقيمون في خان، وهو عبارة عن مبنى يتكون من اثنين وثلاثين غرفة موجود بمدينة أزمير تعود ملكيته للإيالة، يُجمع فيه المتطوعون في انتظار نقلهم إلى الجزائر[2]، وتسهر الإيالة على الاعتناء به وترميمه كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما كانت من حين لآخر تلجأ إلى زيادة عدد " الدائيات" لتسهيل عملية التجنيد، وقد يكون ذلك بعد طلب يقدمه ممثلها في أزمير، ففي صفر 1242هـ/ سبتمبر 1826م بعث الحاج خليل أفندي مفتي الجزائر في أزمير رسالة إلى الداي حسين (1818-1830) يطلب منه إرسال ثلاثة عشرة دائيا للإشراف على إدارة الخان[3]. لأن أي نقص في عدد هؤلاء سيعرقل عملية التجنيد و يؤخر وصول المتطوعين إلى الجزائر.

وكان من أسباب تناقص أعداد الدائيات، عودة هؤلاء إلى الجزائر برفقة ما جمعوه من متطوعين[4]، وأحيانا أخرى يعود إلى تخليهم عن المهمة التي

1- حماش خليفة إبراهيم، ***العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830***، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، القاهرة، 1988، ص 170.

2- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 74.

3- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 176.

4- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 146.

كلفتهم الإيالة للقيام بها وامتهانهم لنشاطات أخرى كالتجارة، أو رجوع بعضهم إلى أهاليهم، ففي رسالة بعث بها المدعو حسين "باش دائي" الجزائر في أزمير إلى الداي حسين بتاريخ أول ربيع الأول 1242هـ/25-26 أكتوبر 1826م يشكو فيها سوء تصرفات "الدائيات" الذين أرسلتهم الإيالة لجمع المتطوعين، إذ يذكر أن بعضهم انتقل إلى موطنه الأصلي، وآخرين لجئوا إلى الراحة، بينما امتهن آخرون التجارة، وكتعويض لهم يطلب منه إرسال عشرة "دائيات" آخرين[1].

كما كان حكام الإيالة يرسلون من حين لآخر بعثات إلى المنطقة لمساعدة الوكلاء المقيمين بصفة دائمة في المدن الساحلية للدولة العثمانية وجزر بحر ايجه في عملية التجنيد كلما استدعت الضرورة ذلك، وتعطينا الوثائق معلومات قيَمة حول هذه البعثات، ومنها البعثة التي انطلقت يوم 20 جمادى الأولى 1215هـ/21-22 سبتمبر 1800م بأمر من الداي مصطفى باشا (1798-1805) وكانت مكوَنة من اثني عشر رجلا على رأسهم ضابط برتبة " بلوكباشي"، توجهت نحو جزيرة رودس وعادت يوم أول ربيع الأول 1216هـ/28 جويلية 1801م تحمل مائة وسبعة عشر متطوعا جديدا، وبعثة أخرى ضمت اثنين وعشرين رجلا توجهت نحو أزمير في عام 1215هـ/1800م، وعادت في 17 ربيع الأول 1216هـ/1800م وعلى متنها مائتين وتسعة وسبعين متطوعا[2].

غير أن عملية التجنيد من مدن الأناضول وغيرها من مناطق الدولة العثمانية لم يكن يسمح بها إلا بعد الحصول على إذن رسمي من السلطان نفسه

1- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 186.

2 Colombe (M). « Contribution à l'étude du recrutement de L'odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger ».**R.A**, t 87 (1943), p. 173.

الذي كان يصدر فرمانا لهذا الغرض، ولهذا كانت المراسيم تستدعي أن يقوم باشا الجزائر بإرسال مبعوث خاص إلى أزمير يحمل معه طلبا، وبمجرد وصوله يقدمه إلى القبطان باشا الذي يحمله بدوره إلى الباب العالي، و يتضمن هذا الطلب التماسا إلى السلطان بالسماح لوكلاء الإيالة القيام بعملية التجنيد، وإلى جانب ذلك يرسل معه مبلغا ماليا هاما لنفس الغرض[1]، بعد ذلك يتم التأكد من قبل موظفي الباب العالي من عدم وجود أسباب تمنع الإيالة من القيام بهذه العملية، فإذا انعدمت " يصدر السلطان فرمانا شاهانيا يقضي السماح لأوجاق الجزائر بجمع الجنود المتطوعين"[2].

يُرسل الفرمان إلى حكام وعلماء وضباط وقضاة الأناضول والمدن الأخرى بغرض تسهيل مهمة مبعوث الإيالة في تجنيد المتطوعين وفق شروط محددة فيه، إذ كان يمنع على الوكلاء اللجوء إلى الضغط أو الإكراه خلال عملية الجمع ، والاكتفاء بتجنيد من يرغب في ذلك، كما يُمنع عليهم تجنيد الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد، وبعد إتمام العملية يحرر المبعوث تقريرا إلى السلطان يبين فيه عدد الجنود الذين تم تسجيلهم[3]. و قد تضطر الإيالة إلى إرفاق المبعوثين بهدايا قيَمة ليوزعوها على كبار موظفي الباب العالي بغرض تسهيل عملية التجنيد، وخاصة إلى القبطان باشا المكلف بالشؤون الجزائرية لدى الحكومة العثمانية ومساعديه في مختلف الرتب[4].

أما عن الطريقة المعتمدة في التجنيد، فكان الوكلاء يجوبون المناطق التركية، حيث ينصَبون خيمة كبيرة تسمى " أوطاق" يتوافد عليها الراغبون في

1- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1215/14776هـ.

2- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1231/16872هـ.

3- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 20.

11- فارس محمد خير، ***تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي***، الطبعة الأولى مطابع ألف باء، الأديب، دمشق، 1969، ص 82.

التطوَع، وهناك يستمعون إلى الخطب والإغراءات التي تحمسهم على الانخراط في أوجاق الجزائر، حيث يصف لهم الوكلاء حياة الرفاهية التي تنتظرهم في الإيالة، إلى جانب ما سيتقاضونه من أجور مرتفعة وامتيازات متنوعة، وخاصة الغنائم التي سيحصلون عليها بعد مشاركتهم في الجهاد البحري[1].

ب- نقل المتطوعين إلى الجزائر

لما يجمع الموظفون عددا معتبرا من المتطوعين يتم نقلهم إلى الجزائر، وكانت الإيالة تعتمد على سفنها الخاصة لهذا الغرض، فقد يصادف ذلك وصول إحدى السفن الجزائرية صدفة إلى موانئ التجنيد، وهذا بعد قيامها بأعمال جهادية في شرقي البحر المتوسط، أو خلال اشتراكها مع الأسطول العثماني في إحدى المعارك، أو تكون وصلت إلى المنطقة لممارسة التجارة مع إحدى المدن الساحلية للأناضول، وهكذا أثناء رجوعها تحمل معها هؤلاء المتطوعين[2].

أما إذا انعدمت السفن الجزائرية فإن الوكلاء يضطرون إلى استئجار إحدى السفن الأجنبية أوربية أو إسلامية لنقل هؤلاء المجندين، ففي محرم 1234هـ/أكتوبر 1818م نقل صاحب سفينة من اليونان يدعى "ديميتري ميكريان DIMITRI MICRIANT " سبعة وعشرين متطوعا جديدا إلى الجزائر، ثم اتبعهم بمائة وسبعة وعشرين متطوعا آخرا في ربيع الثاني 1235هـ/يناير 1820م، وخمسة وثمانين متطوعا في ذي القعدة 1236هـ/1821م، كما قامت سفن هولندية بنقل أربعين متطوعا جديدا في 1241هـ/1826م، ونفس العمل قامت به سفن إنجليزية والتي نقلت ستة

1 Paradis (Jean-Michel venture de). ***Tunis et Alger au XVIIIe siècle*** (mémoires et observations rassemblés et présentés par joseph cuoq). Edition Sindbad, Paris, 1983, P.160.
2 Colombe (M). **Op.cit**, p.178.

وثلاثين متطوعا في 1239هـ/1823م وثلاثة وتسعين متطوعا في 1241هـ/1826م، ثم مائة وخمسة وخمسين متطوعا يليهم سبعة وتسعين آخرا في 1242هـ/1827م[1].

إلا أن عملية نقل المجندين لم تكن تتم دون مشاكل في كل الأحيان، فكثيرا ما اعترضتها عراقيل نتج عنها تأخر وصولهم إلى الجزائر، ومن هذه العراقيل انعدام السفن خاصة خلال فصل الشتاء مع تدهور الأحوال الجوية واضطراب حالة البحر، وهذا ما كان يجبر الوكلاء على الانتظار إلى غاية تحسن الظروف الجوية، إلا أن ذلك قد يدوم فترة طويلة تصل إلى حلول فصل الربيع، وتذكر إحدى رسائل " الباش دائي " في أزمير بعثها إلى داي الجزائر " أنه جمع مائة وخمسين متطوعا، ولكنه بقي ينتظر لعدة شهور وصول سفينة مناسبة لاستئجارها، ولكن دون جدوى بسبب فصل الشتاء، حتى عثر على سفينة فرنسية استأجرها بقيمة أربعة آلاف دورو"[2].

و يضاف إلى العامل الطبيعي رفض بعض أصحاب السفن الأوربية نقل المجندين إلى الإيالة دون ترخيص من حكوماتهم، ففي عام 1241هـ/1826م رفض صاحب سفينة فرنسية نقل مائة وخمسة عشر متطوعا جديدا إلى الجزائر لأنه لم يتحصل على الإذن بذلك، و بقي هؤلاء المجندون ينتظرون لمدة خمسة عشرة أو ستة عشرة يوما في الميناء[3].

وبمجرد وصول المتطوعين إلى مدينة الجزائر، كانوا يوجَهون مباشرة إلى " المقاطعجي" الذي يسجلهم في دفتر أجور الانكشارية بأخذ المعلومات المتعلقة بكل مجند: اسمه، اسم أبيه، تاريخ وصوله، موطنه الأصلي، مهنته السابقة، الثكنة

1 - Ibid, p. 178-179.

2- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 94.

3- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 153.

التي سيوجه إليها، " الأوداباشي" الذي سيعمل تحت أوامره، رتبته، وحدته، قيمة أجرته[1]. وكثيرا ما كان هؤلاء المجندون يحضرون معهم مجموعة من الهدايا إلى الداي كتعبير عن احترامهم وتقديرهم له، فقد أحضرت جماعة من المتطوعين الجدد هدية تتضمن ما يلي:

"صندوقا من الأشياء المتنوعة، صندوقا من الحلوى، صندوقا من الزبيب الغليظ وصندوقين من راحة الحلقوم "[2]. أما أول امتياز يحصَل عليه " اليولداش" الجديد كان تقاضيه لأول أجرة إذا وصل مع موعد دفع الأجور، وإلا فعليه أن ينتظر مرور شهرين قمريين كاملين.

ج–طرق أخرى لجمع المتطوعين

وإلى جانب الطرق الرسمية التي اعتمدتها الإيالة في تجنيد المتطوعين عن طريق " الدائيات" والمبعوثين أو عن طريق الدولة العثمانية نفسها، وجدت طرق أخرى غير رسمية لا يتدخل فيها الباب العالي، ومنها استقدام الجنود بأنفسهم لبعض المتطوعين، و ذلك بعد حصولهم على عطلتهم حيث يعودون إلى موطنهم الأصلي لزيارة أهاليهم، فيخبرونهم عن حياة الترف والنعيم التي يعيشونها في إيالة الجزائر، وبعد انتهاء العطلة يصطحب كل واحد منهم عددا من الأفراد يقدمهم إلى " المقاطعجي" ليسجلهم في دفتر الأجور، "ثم يتكفل بتدريبهم عسكريا، ويعلمهم واجباتهم الجديدة، ويخبرهم بإمكانية الارتقاء إلى أعلى المراتب والحصول على راحة بعد تعب الحرب، ويعيشوا في رفاهية في أوساط المجتمع

1Renaudot (M). **Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer**, 2ème édition, librairie universelle, Paris, 1830, p. 110.

2- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 465.

وأن يتزوجوا بالأهالي"[1]. وكمثال على ذلك بعث عبيدي خوجة "علمدار باشا" الجزائر في أزمير رسالة إلى الخزناجي في 23 شوال 1241هـ/بداية ماي 1826م، يخبره فيها بأن جنديا جزائريا يدعى كرد أغلي استقر في إسطنبول لمدة ثلاث سنوات بعدما غرقت السفينة التي كان على متنها، وخلال هذه المدة استطاع أن يجمع عددا من المتطوعين، وجاء بهم إلى أزمير ليتوجه معهم إلى الإيالة، ولهذا فهو يرجو من الباشا العفو على الجندي المذكور[2].

ومن الطرق الأخرى المعتمدة في التجنيد، مجيء هؤلاء المتطوعين على متن سفن التجار والحجاج أو يرسلهم الوكلاء الموجودين في أرجاء الدولة العثمانية، والبعض الآخر كان يصل إلى الإيالة برا خاصة من تونس وطرابلس، ومن منطقة جبل طارق، وليفورنة، وربما كان هؤلاء من المسيحيين الذين أسلموا أو الأسرى العثمانيين الذين أطلق سراحهم[3].

د- عراقيل التجنيد

لم تكن عملية جمع المتطوعين من أراضي الدولة العثمانية تتم بشكل عادي في كل الأحيان، فكثيرا ما اعترضتها مشاكل و عراقيل أخرت وصول هؤلاء المتطوعين في الآجال المحددة بسبب توتر العلاقات بين الطرفين، غير أن ذلك لم يكن إلا ظرفيا فسرعان ما تعود الأمور إلى نصابها، و ذلك لأن الجزائر لم تغامر أبدا بقطع علاقاتها مع الباب العالي رغم ما كان يعترضها من توتر وخلاف، كما أن الباب العالي كثيرا ما لجأ إلى استعمال ورقة التجنيد كوسيلة للضغط على الإيالة في كثير من المواقف، ففي عام 1798م بعد احتلال "

1- حمدان بن عثمان خوجة، ***المرآة*** (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري محمد العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 119.

2- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 165.

3 Colombe (M). **Op.cit**, p. 179.

نابليون بونابرت NAPOLEON BONAPARTE " لمصر، أصدر السلطان أمرا إلى الداي مصطفى باشا (1798-1805) بإعلان الحرب على فرنسا إلى جانب " القبض على كل الفرنسيين وسجنهم، كما طالبهم بالاستيلاء على سفنهم أو إغراقها، وسجن قنصل فرنسا في الجزائر"، ولكن القنصل لم يسجن إلا شهرا واحدا وأطلق سراحه، مما سبب غضب السلطان الذي رفض هدايا الداي التي بعثها إليه عن طريق وفد يتكون من المدعو يوسف خوجة ومصطفى خوجة، كما أصدر قرارا يمنع سفن إيالات كل من تونس، طرابلس والجزائر من الدخول إلى الموانئ التركية، وفي حالة قيامهم بذلك يتم القبض على رؤسائها وسجنهم، كما أصبح الباب العالي يهدد بطرد وكلاء الجزائر المكلفين بالتجنيد من أزمير وإيقاف وصول المجندين إلى الإيالة[1]، ونتيجة لهذا الضغط اضطر الداي بعد كثير من التردد إلى إعلان الحرب على فرنسا في يوم 19 ديسمبر 1798.

كما تكررت عمليات المنع مرات عديدة ولأسباب مختلفة، ففي عام 1239هـ/1823م أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا يمنع الجزائريين تجنيد المتطوعين من أزمير وضواحيها وهذا بعد اعتداء الأسطول الجزائري على بعض رعايا الدولة العثمانية في بحر إيجه، وقد اشترط الفرمان لرفع المنع أن يتخلى الجزائريون عن تلك الأعمال ويطلبوا العفو رسميا من السلطان. ولأن الجزائر كانت بحاجة ماسة إلى متطوعين فقد اضطر داياتها إلى تقديم اعتذاراتهم للسلطان، مثلما قام به الداي عمر باشا (1815-1817) و الداي حسين (1818-1830)، وقد قبل السلطان اعتذارهما وأرسل فرمانا إلى مناطق التجنيد يتضمن رفع حالة المنع[2].

1- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 65.

2- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 1239/17216 هـ.

و قد يقع المنع أثناء عملية نقل المجندين بسبب حدث طارئ، فخلال عام 1817م أرسل الباب العالي عددا كبيرا من المجندين الذين تم جمعهم، ولكنه أوقف إرسال ما تبقى منهم بعدما اعتدى الأسطول الجزائري على بعض التجار من رعايا الدولة العثمانية، كما استولى على سفينة تابعة لدولة "صاروونيا" المتحالفة مع بريطانيا، وهذا ما جعل السفير البريطاني لدى الباب العالي يسارع إلى تقديم شكوى إلى السلطان، وبعد وفاة الداي علي باشا (1817-1818) تعهد خليفته الداي حسين (1818-1830) بعدم الاعتداء على السفن الصديقة للدولة العثمانية وعلى سفن التجار الرعايا، كما أرجع كل ما سلب من " صاروونيا " وبالتالي تم حل الخلاف وأصدر السلطان فرمانا يسمح بإرسال ما تبقى من الجنود المتطوعين[1].

وهكذا فإن منع وصول المجندين لم يكن إلا ظرفيا (أي وسيلة ضغط فقط)، إذ سرعان ما يزول قرار المنع بمجرد تراجع الإيالة وخضوعها لقرارات الباب العالي، وبالتالي يصدر فرمان يلغي القرار ويسمح بمواصلة عملية التجنيد، هذه العملية التي أبقت الحبل موصولا بين الطرفين والذي لم ينقطع إلا في عام 1830 مع مجيء الاحتلال الفرنسي.

ه-الانتماء الاجتماعي للمتطوعين

أما فيما يخص الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء المتطوعين، فإن معظم المصادر تجمع على أنهم كانوا من أدنى الفئات ، فإذا كان أولئك الذين جندوا في العهود الأولى قد تميزوا بخصال حميدة كالشجاعة والتقوى، وكان مجيئهم إلى الجزائر بدافع الجهاد ضد الإسبان، فإن الأوضاع تغيرت منذ مطلع القرن الثامن عشر، حيث توسع التجنيد ليشمل حتى أولئك البؤساء الذين يتسكعون في الموانئ أو المجرمين الفارين من العدالة، وبالتالي أصبحت الإيالة "

1- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 22548/ 1242هـ.

توفر ملجأ آمنا للمغامرين، المجرمين والمرتدين القادمين من كل جهات البحر المتوسط من مضيق جبل طارق حتى أواسط آسيا "[1].

وإلى جانب ما كانت توفره الإيالة من ملجأ، فقد كان يتوافد إليها الفقراء أملا في الحصول على الثروة، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الانخراط في الانكشارية أو المشاركة في الجهاد البحري، ويذكر " هايدو HAEDO" أن " هؤلاء كانوا من المتسولين واللصوص الذين قدموا إلى الجزائر من أجل كسب الثروة، لدرجة أنه شبههم بالإسبان الذين هاجروا إلى الهند لنفس الغرض"[2].

وكثيرا ما كانت السلطات العثمانية تستغل فرصة التجنيد لتتخلص من كل المجرمين والمشوشين الذين هددوا الأمن العام، فخلال عام 1219هـ/1804م وجه تقرير إلى السلطان سليم الثالث يطلب منه السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا من الأشقياء أحدثوا الفوضى في قرية " درمنجلير " بجزيرة قبرص إلى الجزائر على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين، ويرى التقرير أن الهدف من ذلك هو دفعهم إلى الجهاد في سبيل الله وإصلاح أنفسهم وتهذيبها[3].

ومما زاد في خطورة الوضع وساهم في تدهور الفرقة العسكرية الإنكشارية لإيالة الجزائر، هو اتساع عملية التجنيد لتشمل حتى المسيحيين واليهود الذين أصبحوا يتظاهرون بالإسلام ليتمكنوا من الانخراط في الجيش

---

1 Sir Godfrey, fisher. ***Légende barbaresque, guerre, commerce et piraterie en Afrique du nord de 1415-1830*** (traduit et annoté par Farida Hellal). O.P.U , Alger, 1991, p. 125.

2 Haedo (Fray Diego de). « Histoire des rois d'Alger », traduit et annotée par H.D de Grammont. ***R.A***, 24-25, 1880, p. 238.

3- المركز الوطني للأرشيف الجزائري، خط همايون، 3374/ 1219هـ.

الجزائري والاستفادة من الامتيازات التي يوفرها لهم هذا الانخراط، ويذكر السيد حمدان خوجة " أنه بعدما كان يقتصر على تجنيد النزهاء والصلحاء، فإن المكلفين بالتجنيد كانوا يفتحون أبواب المليشيا لأي كان، حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم"[1].

و ما يجب الإشارة إليه أن عملية التجنيد في أواخر العهد العثماني أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الإيالة، التي أصبحت تصرف أموالا طائلة سواء من خلال الاعتناء بخان أزمير وترميمه أو دفع أجور موظفيه إلى جانب مصاريف الاعتناء بالمتطوعين واكتراء السفن لنقلهم إلى الإيالة الجزائرية، وكمثال كلف نقل تسعمائة وثلاثة وثلاثين مجندا تم إرسالهم إلى الجزائر على متن سبع سفن خزينة الإيالة 249 240 قروش[2]، وإلى جانب كل هذا كانت الجزائر مضطرة إلى تقديم الهدايا الثمينة لموظفي الباب العالي حتى يسهَلوا ويساهموا في عملية التجنيد، ولقد كان من الممكن تغطية هذه النفقات عن طريق غنائم الجهاد البحري خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي[3]، ولكن مع مطلع القرن الثامن عشر الميلادي تناقصت مداخيل الخزينة مع تراجع دور الجهاد البحري، فأصبح المكلفون بالتجنيد يتطلعون إلى ما يرسله الداي من أموال وتضاف إليها الأموال التي كانوا يحصلون عليها من بيع الحبوب في المدن التي كان يتم فيها التجنيد بعدما تحضرها السفن الجزائرية.

ز- ثكنات الإنكشارية

.بمجرد وصول "اليولداش" الجديد وتسجيل معلوماته من قبل "المقاطعجي" كان يوجه إلى إحدى الثكنات الموجودة في مدينة الجزائر، وكانت

1- حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص 149.

2 Colombe (M). **Op.cit**, p. 175.

3 - Boyer, Pierre. **Op.cit**, p. 87.

هذه الأخيرة تحمل عدة تسميات، فأطلق عليها اسم " أوده لر" (أي الحجرات أو البيوت)[1] ، كما أطلق عليها اسم "قشلة "[2]، أما الجنود المقيمون فيها فقد اشترط فيهم أن يكونوا عزابا، وفي هذه الحالة فقط يسمح لهم بالسكن في إحدى الثكنات مجانا، أما إذا كانوا متزوجين فيضطرون إلى الإقامة في مساكن خاصة بالمدينة لرعاية شؤون أسرهم، ويعتبر هذا العمل امتيازا تمنحه الدولة لغير المتزوجين.

وباعتبار هذه الثكنات أماكن يقيم فيها قادة الجيش، فإنها كانت غاية في الجمال والإتقان، إذ تجسدت فيها كل مظاهر الأبهة المتمثلة في الزخارف الرائعة والرخام الغالي الثمن، إضافة إلى النقوش المكتوبة بإتقان، ولذلك أُعجب بها كثير من الأوربيين الذين زاروا الجزائر في فترات مختلفة، وقارنوها بتلك الثكنات المتواضعة التي تقيم فيها جيوشهم بأوربا[3].

كانت كل ثكنة مكونة من طابق أرضي وآخر علوي، وبكل طابق توجد مجموعة من الغرف (أو الأودات) لكل واحدة رقم واسم يميزها، وتتوسط كل ثكنة ساحة واسعة في وسطها نافورة ماء يستعملها الجنود للنظافة والوضوء[4]، وحسب "كاثكارت" فقد وجد في كل ثكنة مسجد وإمام يؤدي الصلاة بالجنود في أوقات معلومة[5].

---

1 Deny (J). « Les registres de solde des janissaires ». ***R.A,*** T 61 (1920) p 213.

2- عبد القادر نور الدين، ***صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي***، كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص 78.

3 - Sir Godfrey, fisher. **Op.cit,** p148.

4 Laugier de Tassy . **Histoire du royaume d'Alger (1724)**. Edition Loysel, Paris, 1992، p. 126

5- كاثكارت لياندر، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب** (ترجمة وتعليق و تقديم إسماعيل العربي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 100.

كانت هذه الثكنات غاية في النظافة، حيث يسهر على ذلك عبيد مسيحيون معيَنون من قبل البايلك تتمثل مهمتهم في القيام بالغسيل، التنظيف والكنس، ويذكر "باردي V. DE PARADIS "في القرن الثامن عشر الميلادي أن حياة هؤلاء العبيد كانت أحسن حالا من العبيد الآخرين[1]، مما دفع بالكثير منهم إلى دفع الأموال كرشوة للعمل في الثكنات، ويخبرنا "دارندا" D'ARANDA" الذي عمل كأسير في إحداها خلال القرن السابع عشر الميلادي على تلك المعاملة الحسنة التي كان يعامل بها كواحد من الجنود أو كصديق[2].

أما الغرف فكانت مزينة بشكل رائع، وفي معظم الأحيان كانت كل حجرة تضم غرفة ملحقة بها تستعمل كمطبخ به كل لوازم الطهي، وخاصة القدر الذي يعتبر رمز الأوجاق وكان قلبه يعني ثورة الجند وبداية الاضطرابات[3]، وبكل " أودة" يقيم عدد من الجنود " اليولداش" يحمل اسم "أوجاق"[4]. وقد نجد في الغرفة الواحدة أكثر من أوجاق واحد[5]، كما أنه وجدت في بعض الثكنات غرفة خاصة أو رئيسية "باش أوده" التي ربما كانت إقامات لضباط في الجيش، ومن أمثلة ذلك هناك الأوجاق رقم 203 بثكنة علي باشا، والأوجاق رقم 277 بثكنة باب عزون[6].

فرضت على الجنود المقيمين في هذه الثكنات قوانين صارمة، من ذلك مثلا أنه كان يمنع على الجنود الصغار في السن الذين لم تنمو لحاهم بعد (أي

---

1 Venture de paradis. **Op.cit**, p 185.

2 Brahimi, Denise. **Opinions et regards des européens sur le Maghreb au XVIIe et XVIIIe siècle.** S.N.E.D, Alger, 1978, p 149.

3 Boyer, Pierre. **Op.cit**, p 134.

4- يعبر عن نظام الجند بالأوجاق و تعني الموقد أو مكان إشعال النار، و استعمالا تعني البيت أو الأوده التي يقيم فيها اليولداش، أنظر: نور الدين عبد القادر، صفحات.....، ص 78.

5 Boyer, Pierre. **Op.cit**, p 134.

6 Deny (J). **op.cit**, p 216.

المرد) من الخروج إلى المدينة ما عدا يوم الخميس، حيث يسمح لهم بذلك تحت مراقبة الحرس، ولكن بمجرد ما تنمو لحاهم فإنهم يُعفون من ذلك[1]، وإلى جانب هذا فإن كل جندي كان مضطرا إلى الالتحاق بثكنته قبل المغرب، حيث تغلق الأبواب عند ذلك التوقيت ولا تفتح إلا في الصباح الموالي، و يُرجع الأسير " كاثكارت " سبب ذلك الى منع وقوع الانقلابات والاضطرابات التي غالبا ما تحدث ليلا[2]، وهنا لا بد من الإشارة أن كل المؤامرات ضد الحكام كان يخطط لها داخل الثكنات، ومن هنا تبدأ الفوضى والتمرد، وتعتبر ثكنة باب عزون (اللبانجية) التي يسكنها عدد كبير من الجنود العزاب الأكثر اضطرابا وإثارة للفوضى، إذ أن معظم ثورات الجند كانت تنطلق منها[3].

ورغم ذلك تمتعت كل ثكنة بحرمة خاصة، إذ علقت على أبوابها سلاسل، بحيث أن كل محكوم عليه أو مرتكب لجريمة مهما كان نوعها يلجأ إليها لينجو من العقاب، وهذا مهما كان أصله سواء تركيا، أهليا، مسيحيا أو يهوديا[4]، وكمثال على ذلك أن الجندي المدعو يحي الذي اغتال اليهودي بوشناق في 28 جوان 1805 لجأ مباشرة بعد العملية إلى إحدى ثكنات المدينة وهناك وجد الحماية من قبل رفاقه الجنود[5].

مما يجب الإشارة إليه في هذا المجال أن كثيرا من الغرف تمتعت بمدخول خاص بها، إذ تخبرنا الوثائق أن أشخاصا أوقفوا كثيرا من ممتلكاتهم للإنفاق على

2- سبنسر وليم، ***الجزائر في عهد رياس البحر*** (ترجمة وتعليق زبادية عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 58.

2- كاثكارت ليادر، المصدر السابق ، ص 100.

3-Boyer, Pierre. **Op.cit**, p 134.

4-Venture de paradis. **Op.cit**, p 185.

5 Grammont. (H.D.de). **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**. Ernest Leroux, éditeur, Paris, 1887، p. 361.

الجنود وصيانة الثكنات والأبراج والحصون، وساهم الفائض من هذه الأموال في بناء ثكنات جديدة[1]، وفي كثير من الأحيان كانت عملية الوقف تتم من قبل أحد الجنود على رفاقه في نفس الأوجاق، فهناك وثيقة تخبرنا بأن المسمى حسن بن السيد حسين الذي كان يعمل وكيلا للخرج في الأوجاق رقم 138 بثكنة باب عزون أوقف في أواخر ذي الحجة 1200 هـ/ أكتوبر 1765 م بعض ممتلكاته على أوجاقه[2]، وفي أواسط جمادى الأولى 1213هـ/أكتوبر 1798م أوقف جندي يدعى محمد التريكي بن محمد دكانا كان يملكه على أوجاقه رقم 208 المقيم بالغرفة المسماة بيت العين بثكنة أوسطى موسى مع اشتراط توزيع مداخيله بشكل عادل بين الجنود[3]، كما أن الداي عمر باشا (1815-1817) قام في أواخر رجب 1230هـ/ جويلية 1815م بوقف دكان يملكه على أوجاقه رقم 232 بثكنة الدروج، وقد ورد في وثيقة الوقف ما يلي:

"السيد عمر باشا – جلسة حانوت (دكان) الكائن بسوق المقايسة الثانية أوقفه على أهل أوجاقه الذي قرره (رقمه) 232 القاطنين بدار الإنكشارية الدروج بالبيت المعروفة ببيت بابا حسن الثانية على يمين الداخل من باب دار الإنكشارية المذكورة، ينضاف ذلك لسائر الأوقاف الموقوفة على أهل الأوجاق المذكور، وتصرف ذلك في مصالحهم مع التبدية بإصلاح ما تستدام به منفعة الحبس المذكور بما لذلك من منتفع"[4].

1- سعيدوني ناصر الدين، ***دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)***، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 165.

2- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3205، الملف الأول، ورقة 90.

3- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3205، الملف الأول، ورقة 54.

4- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3205، الملف الأول، ورقة 55.

إلا أن عملية الوقف لم تقتصر على الدكاكين والبيوت، بل تعدته إلى أمور أخرى، ففي أواسط شوال 1131هـ/أوت 1719م أوقف الداي محمد باشا (1718-1724) أرضا كانت ملكا له على جنود أوجاقه سابقا والذي يحمل رقم 324 والمسمى أوجاق " داغ دوران" والموجود بثكنة الخراطين، وكان غرضه من ذلك استعمال تلك الأرض كمقبرة لجنود أوجاقه المذكور، وقد ورد في وثيقة الوقف ما يلي: " ... أنه حبس وقف لله تعالى بنية سنية على أسر الإخلاص والتقوى مبينة جميع المقبرة المذكورة على أهل أوجاقه الذي هو أوجاق ثلاثمائة وأربعة وعشرون المعروف بأوجاق داغ دوران بدار الخراطين على يسار الداخل لها، ينتفع أهل الأوجاق المذكور بدفن أمواتهم بها بغير منع ولا حد منهم رفيعا كان أو وضيعا بما لذلك من حد وحق داخلا وخارجا تحبيسا قائما ومؤبدا ووقفا دايما ..."[1].

أما فيما يخص أعداد الثكنات بمدينة الجزائر فاختلف في تحديدها من مصدر لآخر حسب الفترات، ففي عهد "هايدو" كان يوجد بالمدينة خمس ثكنات كبيرة وثكنتان صغيرتان، أما " بارادي " فقد حددها عام 1788م ما بين سبع وثماني ثكنات[2]، ويذكر "كاثكارت " في عام 1785م أن عددها كان ست ثكنات[3]، أما "دوفو DEVOULX" و" باربروجر" فيحددانها في دراستهما حول ثكنات الإنكشارية بسبع ثكنات[4]، إلا أن أهم دراسة تمت حول الموضوع هي تلك التي قام "دوني DENY" في عام 1920م، اعتمد فيها

1- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 3205، الملف الأول، ورقة 16.

2 Venture de paradis. **Op.cit**, p 185.

3- كاثكارت ليادر، **المصدر السابق**، ص 137.

4 Berbrugger (A), Devoulx (A). « Les casernes des janissaries à Alger. ». ***R.A***. T3(1858) pp 132-150.

على دفاتر أجور الإنكشارية، ثم نشرها بالمجلة الإفريقية، وفيها حدد عددها بثماني ثكنات[1]. وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نبيَنها على الشكل التالي:

اسم الثكنة	عدد جنودها	عدد غرفها	ملاحظة
ثكنة المكررين	899 جنديا أي 48 أوجاقا	27 غرفة	حسب " باربروجر " فإن أصلها " ماكرون"، أي آكلو الماكرون، ولكن " دوني Deny يرى أن هذه التسمية خاطئة وأن الصواب هو " المقرئين أو المكررين".
ثكنة باب عزون	1661 رجلا يشكلون 63 أوجاقا	28 غرفة	أهم الثكنات لكبر مساحتها وكثرة جنودها، كما أطلق على هذه الثكنة أسماء منها " الكبيرة " و"اللبابنجية " (أي شاربو الحليب)
ثكنة صالح باشا	1266 رجلا يشكلون 60 أوجاقا	26 غرفة	
ثكنة علي باشا	1516 رجلا يشكلون 55 أوجاقا	24 غرفة	
ثكنة أوسطى	1833 رجلا	31 غرفة	سميت بثكنة الأسطى موسى

1 - Deny (J). « Les registres de solde des janissaires ». p 217

موسى	موزعين على 72 أوجاقا		نسبة إلى المهندس المعماري موسى الأندلسي
ثكنة يالي	بها 602 جنديا يشكلون 27 أوجاقا.	15 غرفة	
ثكنة " إسكي" (القديمة)	1089 رجلا يشكلون 60 أوجاقا	31 غرفة	يطلق عليها أحيانا " الفوقانية " لأنها تقع في الأعلى.
الثكنة الجديدة (يني)	856 رجلا يشكلون 38 أوجاقا	19 غرفة	أطلق عليها "السفلانية أو التحتانية " لأنها تقع في الأسفل.

ح- نظام الترقية:

على غرار الجيوش النظامية في تلك الفترة، فإن فرقة الإنكشارية في الجزائر خضعت إلى ترتيب تصاعدي خاص، إذ كانت الترقية تتم بطريقة آلية، فكل جندي جديد "يني يولداش" كان بإمكانه أن يصبح يوما ما "آغا الهلالين" والتي كانت أعلى رتبة في الجيش، هذا إن لم يعترضه حادث أو يقتل في إحدى المعارك.

كان المعيار الذي يُستند عليه في الترقية يتمثل في الأقدمية، إذ يذكر حمدان خوجة " أن الجندي لا يتقدم في الرتبة إلا بعد مرور المدة التي يحددها القانون، فليصبح الجندي قائدا لا بد أن يقضي على الأقل عامين أو ثلاث

سنوات في الخدمة العسكرية، ويجب عليه أن يمر بجميع الدرجات[1]. غير أن الترقيات لم تستند دائما على مبدأ الأقدمية، حيث تطلعنا المصادر على وجود جنود تمت ترقيتهم بالاختيار أو الانتخاب، وكمثال على ذلك تم ترقية الجندي محمد بن سليمان إلى رتبة " أوداباشي" للأوجاق رقم 347 رغم أنه كان يحتل المرتبة السابعة في أوجاقه الأصلي والذي يحمل رقم 21، كما عُيّن محمد بن محمد من الأوجاق 28 وكيل خرج للأوجاق رقم 115[2]، ومما يلاحظ أن الجنود الذين تتم ترقيتهم بالاختيار يُوجهون إلى أوجاق غير أوجاقهم، وهذا ربما لتجنب حسد وغضب أصدقائهم الأقدم منهم الذين يرون أنهم أصحاب الحق في ذلك المنصب.

أُشترط في من يترشح لتولي منصب سامي في الجيش مجموعة من المواصفات والمعايير، نذكر منها أن يكون جنديا جيدا، شجاعا، عادلا، يحسن التصرف مع الجنود الذين ربما قد يثورون لأتفه الأسباب، كما يشترط فيه السلامة من كل عاهة جسدية، فقد لا تتم ترقيته بمجرد أنه أعرج أو يتلعثم في الكلام، وكمثال على ذلك تم في سنة 1578م انتخاب الثاني في قائمة المرشحين لأن المرشح الأول كان يعاني صعوبة كبيرة في النطق[3].

كما أن كثيرا من الضباط توقفت ترقيتهم لأن أزواجهم كانت لهم حياة خاصة مشكوك فيها، ويذكر " هايدو " أنه في عام 1579م انتخب الإنكشارية الخامس في قائمة المرشحين لمنصب الآغا، لأن الأربعة الأوائل كانت لهم حياة زوجية مشكوك فيها[4].

1- حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص 121.

2 Deny (J). « les registres … », p 43.

3 - Haedo (Fray Diego de). **«** Topographie et histoire d'Alge**r »**, Traduction en français par Monnereau et Berbrugger. ***R.A***, 1870, p.505.

4 **Ibid**, p 505.

غير أن عملية التعيين في المناصب السامية لم تكن تتم في ظروف عادية في معظم الأحيان، إذ لم تكن تخلو من المؤامرات والمساومات بين الجنود، لما كانت هذه المناصب تدره على أصحابها من أموال وامتيازات متنوعة، فقد يعين شخص ما في رتبة عليا ليعزل بعد مدة قصيرة جدا، ويذكر "قراماي GRAMAYE " في القرن السابع عشر ميلادي أنه تم استبدال اثنين من الأغوات في يوم واحد، وأربع أغوات في خمسة عشر يوما[1].

كان من نتائج هذا الصراع أن تم التخلي عن الشروط السابقة الذكر، وأصبحت المناصب السامية في الجيش تعطى لغير أصحابها، وكمثال على ذلك فإن الداي بابا علي (1754-1766) عين سكيرا في منصب آغا النوبة خلفا للآغا السابق الذي قتل من قبل قبيلة فليسة، ويذكر " بارادي " " أنه جيء به ثملا من إحدى الحانات، لدرجة أنه لم يستطع الوقوف على رجليه "، وحسبه دائما فلقد بقي في منصبه لمدة عامين ونصف حتى أمر الداي بابا محمد (1766-1791) بخنقه بدلس حيث دفن هناك دون إقامة المراسيم الجنائزية عليه، و عثر لديه على مبالغ طائلة قدرت بخمسة وثلاثين ألف سكة[2].

ملاحظة هامة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن ترقية الجنود إلى مناصب أعلى قد تتوقف في منتصف الطريق، إذ لا يُكتب لكل جندي أن يصل إلى أعلى الرتب، فوجد جنود تقاعدوا في مرحلة صف الضباط، وكمثال فإن أحد الجنود أحيل على التقاعد وكان لا يزال في رتبة وكيل الخرج[3]، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التقدم في السن خاصة وأن بعض الجنود تطوعوا في إنكشارية الجزائر وهم في سن متقدمة، وسبب آخر يرجع إلى إصابة بعضهم في

1 Gramaye. **Op.cit**, p 133.
2 Venture de Paradis. **Op.cit**, p 211.
3 - Deny (J). « les registres … », p 43.

المعارك مما يجعلهم غير قادرين على القيام بواجبهم العسكري فتتم إحالتهم على التقاعد.

كما تذكر المصادر أن كثيرا من " الأوداباشيات " (أي رؤساء الغرف) تقاعدوا بمجرد حصولهم على رتبة ضابط " بلوكباشي "، ومن ذلك مثلا أنه تمت ترقية "الأوداباشي" إبراهيم بن يوسف من الأوجاق رقم 18 إلى رتبة ضابط مع إرفاق ذلك بعبارة متقاعد (قاعد)، ونفس الشيء بالنسبة " للأوداباشي" عصمان بن خليل من الأوجاق رقم 368 ومحمد بن قاسم من الأوجاق رقم 164، ومصطفى بن مصطفى من الأوجاق رقم 368[1].

أما أهم الرتب بالنسبة لجيش المشاة فهي على الشكل التالي:

1 .**يني يولداش**: أي الجندي الجديد، هو ذلك الجندي البسيط الذي تم تجنيده منذ فترة قصيرة، وهي أدنى رتبة في الجيش.

2.**أصكي يولداش**: الجندي القديم الذي عمل لمدة ثلاث سنوات،

3. وكيل الخرج آلتي: مع الأقدمية يصبح اليولداش وكيل خرج مساعد " آلتي ".

4. وكيل الخرج: مهمته توفير المؤونة اللازمة للجنود، فهو بمثابة المقتصد حاليا، وكان لكل أوجاق في مدينة الجزائر وكيل خرج أو أكثر وذلك حسب أهمية الأوجاق وعدد جنوده، أما في المحلات فكان لكل خيمة مكونة من عشرين رجلا وكيل خرج، والذي إلى جانب مهمته في توفير الغذاء والماء للجنود، كان يشرف على نقل المتاع والخيام[2].

1 Ibid., pp 44-45.

2 Shaw (Dr). Voyage dans la régence d'Alger (traduit de l'anglais par J.mac carthy), 2ème édition. Édition Bouslama, Tunis, 1980، p. 162.

5 .الأوداباشي (أي رئيس الفرقة أو الأوجاق): كان عددهم أربعمائة وأربعة وعشرين أوداباشيا على حسب عدد أوجاق الجزائر، تكمن مهمتهم في السهر على حفظ النظام والانضباط داخل الغرفة " الأودة"، ومعاقبة كل "يولداش" يثير الفوضى داخلها[1].

6 .البلوكباشي (رئيس الفرقة): "فبلوك " تعني فرقة أو جماعة باللغة العثمانية. كانت الترقية من صف" الأوداباشي" إلى صف" البلوكباشي" تتم بسرعة، فمن 1158هـ إلى 1162هـ/1742م-1746م تم ترقية 157 أوداباشيا إلى رتبة بلوكباشي، وذلك من مجموع أربعمائة وأربع وعشرين بلوكباشيا[2].

7.الأياباشي أو الياياباشي: يتشكلون من أقدم أربعة وعشرين بلوكباشيا، والذين قادوا إحدى النوبات لمدة عام كامل، إنهم يُعتبرون من الضباط السامين في الإيالة، فمنهم يُختار " الكاهية" الذي يصبح بعد شهرين "آغا الهلالين"، كما يعين منهم السفراء والمبعوثون إلى الخارج، ويحملون أوامر الداي إلى كل جهات الإيالة، ويختار واحد منهم ليشرف على مراقبة السفن عند مغادرتها للميناء للتأكد من عدم وجود أي أسير يحاول الهرب على متنها، وإلى جانب ذلك فهم يعتبرون مستشارين للديوان ويرافقون الداي خلال صلاة الجمعة، ويجلسون وراءه في المراسيم[3].

8 .الكاهية أو الباشي بلوك باشي: بعد انقضاء شهرين قمريين يُرقى أقدم " الأياباشيين " إلى رتبة "باشي بلوك باشي"، وتتمثل مهمته في أنه يترأس

1 - Description abrégée de la ville et état d'Alger, présenté à mon seigneur philippeaux, secrétaire d'état l'an 1695 (Manuscrit à la bibliothèque nationale d'Alger). P 28.
2 Deny (J). op.cit, p 44.
3 Weissman, Nahoum. Les janissaires (Etude sur l'organisation militaire des ottomans). Librairie orient, Paris, 1964, p.63.

اجتماعات الضباط في مقره الكائن قرب قصر الداي. وكان " الكاهية" مضطرا إلى البقاء في مقره طالما بقي الداي في قصره، إذ يمكن في أي وقت أن يرسل إليه قضايا بسيطة ليدرسها لكثرة انشغالاته أو لأسباب أخرى، وكان من أهم وظائفه السهر على حفظ الأمن والنظام في المدينة والاستماع إلى شكاوي الناس[1].

9.آغا الإنكشارية: بعد مرور شهرين قمريين، يرتقي "الباشي بلوك باشي" أو "الكاهية" إلى رتبة " آغا الهلالين " وهي أعلى رتبة في الجيش حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الداي، وباعتبار أن الآغا لا يبقى في منصبه إلا لمدة شهرين قمريين، فإنه يتداول على هذا المنصب ستة أغوات سنويا، وكما سبق ذكره فإن الأقدمية لم تكن دائما معيارا لتولي هذا المنصب، إذ كان يتم أحيانا عن طريق الانتخاب أو الاختيار المباشر.

ومن الملاحظ أنه منذ استيلاء الداي علي شاوش (1710-1718) على منصب الباشا في عام 1711، تراجعت أهمية هذا المنصب الذي أصبح منصبا شرفيا يحصل عليه أقدم الجنود كمكافأة لهم على ما قدموه من خدمات.

كان الآغا يقيم في إقامة يطلق عليها " دار السركاجي " حيث يمنع عليه أن يصطحب معه زوجته وأبناءه، كما يمنع من الخروج إلا لحضور اجتماعات الديوان أو للإشراف على دفع أجور الجند كل شهرين قمريين، وفي كل مساء كانت تُحضر له مفاتيح أبواب المدينة، كما أنه يقدم تعليماته إلى حراس الأبواب والقلاع والطرق، وإلى جانب ذلك أُوكلت له مهمة تنفيذ العقوبات سرا على الأتراك العثمانيين داخل إقامته، ويكون ذلك إما بالضرب أو الإعدام أو دفع غرامة مالية حسب أوامر الداي وخطورة الجريمة.

1 Venture de Paradis. **Op.cit**, p 173.

أما مصاريف الآغا من غذاء وعبيد يسهرون على خدمته، فهي تقع على عاتق خزينة البايلك، فهو يتقاضى أعلى مرتب في الإيالة إذ يقدر بألفي بطاقة شيك دون أن يقوم بأي مهمة حربية في البر أو في البحر[1].

بعد انقضاء المدة المحددة بشهرين قمريين، فإن الآغا ينهي خدمته العسكرية وتتم إحالته على التقاعد بلقب "معزول آغا"، وهكذا يعفى من كل المهام، كما يمكنه الإقامة في أي مكان يختاره من الإيالة ويحضر كل شهرين ليتقاضى راتبه، وهو محل احترام من الجميع لما قدمه من أعمال، ويمكنه أن يحضر اجتماعات الديوان العامة ولكن دون إبداء رأيه أو التصويت على القرارات. ونظرا لطول تجربته وخبرته فقد يستدعيه الداي ليستشيره في شؤون الإيالة، وقد يعين من بين الأغوات المتقاعدين رجال لممارسة القضاء في المحاكم، وأحيانا أخرى يمكنهم أن يصبحوا فرسانا في فرقة الصبائحية.

و خلاصة القول، فإن التنظيم العسكري للجيش الإنكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني تميز بالانضباط و تطبيق النظم العسكرية المتعارف عليها بين الجيوش آنذاك و هذا ما يفند بعض الكتابات، خاصة الأوربية منها، التي تبين أفراد هذا الجيش كجماعة من اللصوص و قطاع الطرق قدموا من أنحاء شتى للدولة العثمانية فأثاروا الفوضى و أرعبوا السكان، في حين تهمل دورهم الإيجابي في الدفاع عن حدود الإيالة و صد الأخطار التي كانت تحذق بها من كل الجهات.

1-حول منصب الأغا و حياته أنظر

Renaudot. **Op.cit**, p 98; Shaw. **Op.cit**, pp 158-159.

Tassy. **Op.cit**, pp 136-137; Venture de Paradis. **Op.cit**, pp 175-176.

- Grammont (H.D de). **Op.cit**, p 46.

قائمة المصادر و المراجع

أ- باللغة العربية:

- الصباغ ليلى، " الوجود العثماني في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 7-8، تونس، جانفي 1977.

- حماش خليفة إبراهيم، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830**، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، القاهرة، 1988.

- فارس محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، الطبعة الأولى مطابع ألف باء، الأديب، دمشق، 1969.

- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة** (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري محمد العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- عبد القادر نور الدين، **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965.

- كاثكارت لياندر، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب** (ترجمة وتعليق و تقديم إسماعيل العربي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر** (ترجمة وتعليق زبادية عبد القادر)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

- سعيدوني ناصر الدين، ***دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)***، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

ب- باللغة الأجنبية:

- Berbrugger (A), Devoulx (A). « Les casernes des janissaries à Alger. ». **R.A**. T3(1858).

- Brahimi, Denise. **Opinions et regards des européens sur le Maghreb au XVII^{e} et XVIII^{e} siècle.** S.N.E.D, Alger, 1978.

-Colombe (M). « Contribution à l'étude du recrutement de L'odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence d'Alger ».**R.A**, t 87, (1943).

- Deny (J). « Les registres de solde des janissaires ». **R.A,** T 61, (1920).

- **Description abrégée de la ville et état d'Alger, présenté à mon seigneur philippeaux, secrétaire d'état l'an 1695** (Manuscrit à la bibliothèque nationale d'Alger).

-- Grammont. (H.D.de). **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**. Ernest Leroux, éditeur, Paris, 1887.
-- Haedo (Fray Diego de). « Histoire des rois d'Alger », traduit et annotée par H.D de Grammont. **R.A,** 24-25, 1880.
-Haedo (Fray Diego de). **«** Topographie et histoire d'Alge**r »**, Traduction en français par Monnereau et Berbrugger. **R.A**, 1870.
-- Laugier de Tassy . **Histoire du royaume d'Alger (1724)**. Edition Loysel, Paris, 1992.
- Paradis (Jean-Michel venture de). **Tunis et Alger au XVIIIe siècle** (mémoires et observations rassemblés et présentés par joseph cuoq). Edition Sindbad, Paris, 1983.
- Renaudot (M). **Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer**, 2ème édition, librairie universelle, Paris, 1830.
- Shaw (Dr). **Voyage dans la régence d'Alger** (traduit de l'anglais par J.mac carthy), 2ème édition. Édition Bouslama, Tunis, 1980.
- Sir Godfrey, fisher. **Légende barbaresque, guerre, commerce et piraterie en Afrique du nord de 1415-1830** (traduit et annoté par Farida Hellal). O.P.U , Alger, 1991.
- Weissman, Nahoum. **Les janissaires (Etude sur l'organisation militaire des ottomans)**. Librairie orient, Paris, 1964.